

## تحرك عاجل

### الحكم بالإعدام على رجل أدين بقتل شرطي

يستنفد رجل بحريني آخر فرصة له لاستئناف حكم عليه بالإعدام صدر بحقه، ويمكن أن يكون عرضة لتنفيذ الحكم فيه. حيث حكم عليه بالإعدام في فبراير/شباط 2014 وخسر استئنافه الأول في أغسطس/آب.

وينتظر ماهر عباس أحمد (المعروف أيضاً باسم ماهر الخباز) قرار محكمة التمييز لمعرفة ما إذا كان سيتم إعدامه. وحكم عليه بالإعدام في 19 فبراير/شباط 2014 بتهمة قتل رجل شرطة عمداً باستعمال مواد متفجرة أثناء مشاركته في تجمع عقد في السهلة، على أطراف العاصمة البحرينية، المنامة، في 14 فبراير/شباط 2013. ورفضت محكمة الاستئناف الجنائية العليا استئنافه الحكم في 31 أغسطس/آب. بينما خفضت الأحكام الصادرة بحق ثمانية رجال حكم عليه في القضية نفسها إلى السجن ما بين خمس و10 سنوات لدى استئنافهم الأحكام الصادرة بحقهم.

واشتكى محامي ماهر عباس أحمد من أن المحكمة قد قبلت كدليل أساسي ضد موكله "اعترافه" الذي قال إنه انتزع منه تحت التعذيب، وشهادات بعض المتهمين معه في القضية، الذين قالوا إنهم "اعترفوا" مكرهين، وشهادات رجال شرطة استدعوا للتقدم بشهاداتهم. وطبقاً لسجلات المحكمة، حاجج القضاة بأنهم سوف يقبلون "اعترافات" المدعى عليهم لأنهم يعتقدون أن اعترافاتهم حقيقية ولأن الإصابات التي لحقت بهم، وأنت تقارير الكشف الطبي الشرعي على ذكرها، وقعت عندما قاوموا القبض عليهم.

وأبلغ ماهر عباس أحمد محاميه بأنه قد تعرض للتعذيب خلال الأيام القليلة الأولى من احتجازه، أثناء استجوابه، وأن ذلك قد تضمن الضرب والتهديد. وأثناء إحدى الجلسات، أبلغ القاضي بأنه قد تعرض للتعذيب، ولكن لم يعرف عن فتح تحقيق في مزاعم ماهر عباس أحمد بأنه قد تعرض للتعذيب. وقد رفع الحكم الآن إلى محكمة التمييز للبت فيه. وإذا ما ردت المحكمة الاستئناف فسوف يحال الحكم إلى الملك للتصديق عليه بصورة نهائية.

### يرجى الكتابة فوراً بالإنجليزية أو العربية:

- للإعراب عن بواعث قلقكم البالغ من أنه قد جرى تأكيد الحكم بالإعدام الصادر بحق ماهر عباس أحمد؛
- للاعتراف بمسؤولية الحكومة البحرينية عن حماية الجمهور وتقديم من يرتكبون جرائم إلى ساحة العدالة، ولكن مع الإصرار على أن العدل يجب أن يأخذ مجراه وفقاً للقانون الدولي والتزامات البحرين الدولية حيال حقوق الإنسان؛
- لدعوة السلطات إلى إصدار أوامر بإعادة المحاكمة حيثما استخدمت المحكمة أدلة انتزعت تحت التعذيب؛

- لحض جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة على تخفيف حكم الإعدام الصادر على ماهر عباس أحمد فوراً.  
يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل **18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014** إلى:

الملك  
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة  
مكتب جلالة الملك  
ص ب 555  
قصر الرفاع، المنامة  
البحرين  
فاكس: +973 1766 4587  
طريقة المخاطبة: صاحب الجلالة

الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة  
رئيس الوزراء  
مكتب رئيس الوزراء  
ص ب 1000، المنامة،  
البحرين  
فاكس: +973 1753 3033

طريقة المخاطبة: صاحب السمو

وزير العدل والشؤون الإسلامية  
الشيخ خالد بن علي آل خليفة  
وزارة العدل والشؤون الإسلامية  
ص ب 450، المنامة  
البحرين  
فاكس: +973 17531284  
طريقة المخاطبة: صاحب المعالي

وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إرفاق العناوين الدبلوماسية الواردة فيما يلي:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني أسلوب المخاطبة

ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

**تحرك عاجل**  
**الحكم بالإعدام على رجل أدين بقتل شرطي**  
معلومات إضافية

الحق في الحياة وحق الإنسان في أن لا يخضع للمعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والحاطة بالكرامة معترف بهما في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسواه من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وفي العديد من الدساتير الوطنية. ومنظمة العفو الدولية تعتقد أن عقوبة الإعدام تشكل على الدوام انتهاكاً لهذه الحقوق.

وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً، في 2007، يدعو إلى فرض حظر على تنفيذ أحكام الإعدام. وهذا يعني أن أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من جميع أقاليم العالم، تحبذ فرض حظر على استخدام عقوبة الإعدام.

وقد لجأت البحرين إلى تطبيق عقوبة الإعدام مرات قليلة في السنوات الأخيرة. وكان راسل ميزان، وهو مواطن بنغلاديشي، آخر من أعدم في البحرين رمياً بالرصاص، في يوليو/تموز 2010. بيد أن ما لا يقل عن ستة أحكام بالإعدام قد صدرت في البحرين منذ 2011، رغم أن بعض أحكام الإعدام التي صدرت جرى تخفيفها لدى استئناف الحكم.

وحوكم ماهر عباس أحمد مع ثمانية رجال آخرين. وحكم على اثنين منهم بالسجن خمس وست سنوات، بينما حكم على الستة الآخرين بالسجن المؤبد خفضت في مرحلة الاستئناف إلى 10 سنوات.

الاسم: ماهر عباس أحمد